الأمم المتحدة
S/PRST/2017/24

مجلس الأمن

Distr.: General
7 December 2017
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨١٢٢، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن بيع مهاجرين كرقيق في ليبيا. ويدين مجلس الأمن تلك الأعمال بوصفها انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. ويهيب مجلس الأمن بجميع السلطات المختصة أن تقوم بالتحقيق في تلك الأنشطة بدون تأخير وتقديم الجناة إلى العدالة ومحاسبة المسؤولين عنها.

”ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالبيان الصادر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا الذي يدين الاتجار بالأشخاص لأغراض منها الاسترقاق داخل ليبيا أو خارجها، ويلاحظ أن حكومة الوفاق الوطني قد بدأت تحقيقا في الحوادث المبلغ عنها والتزمت بمحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال. ويرحب المجلس أيضا بالبيانات التي أدلى بها الاتحاد الأفريقي والتي تدعو إلى الإنهاء الفوري لهذه الممارسات، ويرحب بطلب الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة أن تعمل بنشاط على متابعة هذه المسألة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، ويكرر دعوته إلى جميع الليبيين للعمل معا بروح من التوافق في العملية السياسية الشاملة للجميع التي ييسرها الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، ويشدد على أن استقرار ليبيا هو السبيل الوحيد للمساعدة على تحسين الظروف المعيشية لجميع الأشخاص في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عن طريق ليبيا، ويرحب بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تنسيق ودعم تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

071217 071217 17-21960 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويشدد مجلس الأمن كذلك على الحاجة إلى تنسيق الجهود بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الواسعة للناس، بما في ذلك حالات التشريد القسري والهجرة غير المنظمة والاتجار بالأشخاص، على نحو شامل وكلي من أجل منع استغلال اللاجئين والمهاجرين من قبل المهربين والمتجرين بالبشر وكذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الاستجابة الشاملة لجميع المهاجرين في ليبيا، وتعزيز التعاون الدولي مع السلطات الليبية.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معاملة جميع المهاجرين معاملة تراعي إنسانيتهم وتحفظ كرامتهم وأن تُحترم حقوقهم احتراما تاما، ويحث السلطات الليبية وجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الانطباق.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة نقل المحتجزين إلى السلطات الحكومية، ويشجع السلطات الليبية على تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وكفالة وصول جهات العمل الإنساني إلى مراكز الاحتجاز.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) ويلاحظ أن الأفراد والكيانات الذين يخططون للأعمال التي تنتهك المنطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو الأعمال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو يديرون تلك الأعمال أو يرتكبونها، في ليبيا، يمكن أن يتعرضوا للإدراج في قوائم لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

”ويكرر مجلس الأمن أيضا الإعراب عن قلقه إزاء الآثار المترتبة على الاستقرار الإقليمي من جراء الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة عبر الوطنية مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ويهيب بالدول الأعضاء أن تكثف جهودها الرامية إلى التحقيق في الشبكات المتورطة في الاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة وتعطيلها وتفكيكها وتتخذ جميع التدابير المناسبة لجمع الأدلة على الاتجار بالأشخاص وحفظها وتخزينها، بهدف المساعدة على محاسبة المسؤولين ومد يد العون إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص، وفي هذا الصدد، يدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تقديم المساعدة التقنية، في إطار ولاياته الحالية، إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها.

”ويشير مجلس الأمن كذلك إلى قراريه ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧) بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع اللذين يقرّان بأن مختلف أشكال الاستغلال يمكن أن تشمل الرق والممارسات الشبيهة بالرق. ويكرر مجلس الأمن أيضا دعوته الدول الأعضاء إلى أن تنظر، على سبيل الأولوية، في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المكملة لها، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، أو الانضمام إلى هذه الاتفاقية والبروتوكولات المكملة لها، ويحث الدول الأطراف على تنفيذها تنفيذا فعالا.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تنفيذا فعالا، كما يدعو الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها، من خلال وسائل منها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

”ويشجع مجلس الأمن على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحماية أرواح المهاجرين واللاجئين على طول مسارات الهجرة، ولا سيما داخل ليبيا.

”ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد ضرورة وضع مسألة منع الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض الرق، وحماية ضحاياه في صميم الاستجابات الوطنية والدولية، بأساليب منها تعزيز جهود تحديد الضحايا وتسجيلهم وإمدادهم بالمساعدة المراعية لنوع الجنس والعمر، وتقديم خدمات الرعاية لغرض التعافي المادي والنفسي والاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحية للاتجار، فضلا عن تعزيز تقييم الدول الأعضاء والأمم المتحدة عند الاقتضاء للأشخاص المعرَّضين للاتجار، كما يشجع الدول الأعضاء، ولا سيما دول العبور ودول المقصد، على وضع واستخدام أطر الإنذار المبكر والكشف المبكر.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لمساعدة ليبيا، بناء على طلبها، في بناء القدرات لأغراض منها تأمين حدودها ومنع أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص عبر أراضيها وفي مياهها الإقليمية، والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها، ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة القيام بذلك، في شراكة مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا ومع تقديم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بينما يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية“.